المذهب انه فتاوى فيه الا ان يحكم حنفي
بصحته قال تت ولو تزوج بشرطه ثم
زال المبيح ينفسخ نكاحه واقتصر عليه
في الشامل لانه صار من اهلها مطلقا وانظر
لو تزوجها بشرطه ثم تبين انه على خلاف ما
كتزوجه لعلمه بعدم العطول ثم تبين انه
واحد فهل يفسخ ام لا اه واستظهر
التاني تنبيه محل الشرط في الم في حر
يولد له وتزوج امة من لا يعتق ولده
على سيدها فان كان لا يولد له لكونه خصيا
او مجبوبا او كبيرا كما في تت او عقيما او
عقيمة فيما يظهر لعدم العرف بامي حملها
فيها كما في ما قبلها او امة حدة او ابيه
او مع امة تزوجها بقطع الشرطين المذكورين
فصل من كان متزوجا وله عبد او خصيا
او مريضا بامراتين او اكثر فرائر مسلمات
او اماء مسلمات او كتابيات فانه يجب عليه

ان يعدل

ان يعدل بينهن فان لم يعدل فهو ظالم عاص
لله ورسوله لا يجوز اما مته وله على عدم
اشتراط ان لا يكون فاسقا مجارحة لان
رتبته دينية بالنسبة للامام المتقي ولا
شهادته لفسقه ومن محمد وجوبه لو ارتد
كما مر اي مرتد يستتاب ثلاثة ايام وان لم
يتب فله قتله اي يقتل كما في ابن ترکي فلم
يتحد الشرط والجزاء والعدة اما كور ويكون
في التقدير مثل ما قدر لضرتها والحرية بقدر
مثلها مع مراعاة قدر وسوقه فيهما
وليس بقاض في عدم مساواة الدنية
الشريفة في ذلك ويجب التسوية والمبيت
وان امتنع الوطي شرعا او عادة كما لو تقا
فتجب المساواة فيه بين الشريفة والدنية
ولو ذمية والنهار فقط لليل فيحرم عليه حبل
ليلتين لشريفة نسب او قدر وليلة
يقضيها الذمية والامة مساواة التي
تزوجها بشرطين كذا في نسخة الم بخطه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)